اقتصاد

العمال الفلسطينيون أمام خسائر ضخمة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تشير أحدث تقديرات خسائر العمال الفلسطينيين المالية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى إلى أنها بلغت نحو 1,25 مليار دولار حتى الآن، بسبب العدوان الإسرائيلي المتصاعد، وسط تدهور كبير وغير مسبوق في مستويات المعيشة، وارتفاع مطرد في نسب الفقر والبطالة، بحسب تقرير توثيقي أعده الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين اطّلع عليه «العربي الجديد».

ووفقاً لبيانات الاتحاد، فإن أعداد الفلسطينيين الذين فقدوا وظائفهم وأعمالهم في كامل الأراضي الفلسطينية (غزة والضفة) تتجاوز 500 ألف شخص، بسبب العدوان وانتهاكات الاحتلال المتواصلة ضد العمال الفلسطينيين وفصلهم من أماكن عمله وتدمير المنشآت المختلفة. كما اضطر كثير من العمال إلى بيع أثاث منازلهم وممتلكاتهم الخاصة لتغطية النفقات الأساسية اللازمة لمجالات الطعام والمعالجات الطبية وغيرها، فيما تشهد الأسواق الفلسطينية، ليس في غزة فحسب، إنما في الضفة الغربية أيضاً، نقصاً حاداً في السلع وعدم توفرها في كثير من الأحيان.

قال رئيس المرصد العمالي الأردني، أحمد عوض، لـ«العربي الجديد» إنه يجري منذ بداية العدوان رصد الانتهاكات الخطرة لحقوق العمال الفلسطينيين التي يرتكبها الاحتلال في إطار تنكيله بالشعب الفلسطيني ومقدراته. أضاف أن الأوضاع المعيشية للفلسطينيين تمر في مرحلة هي الأصعب والأخطر في تاريخ القضية الفلسطينية، من ناحية الارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة، ومحاصرة العمال في أرزاقهم من خلال الفصل من العمل والمضايقات والاعتقالات، إضافة إلى فقدان كثيرين وظائفهم بسبب تعثر منشآت اقتصادية، من ضمنها فلسطينية، وعدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها. وذكر أن هنالك صمتاً عالمياً مطبقاً إزاء العدوان الإسرائيلي، على العمال والأحوال المعيشية التي يمرون بها خاصة، سواء في غزة أو الضفة الغربية ولم يعد هنالك مجال تقريباً للعمل، ولا توجد منشآت تعمل في غزة. وأضاف أنه يجب إقامة دعاوى قضائية في المحافل الدولية تخص الانتهاكات الإسرائيلية بحق العمال، وإفقادهم مصادر رزقهم وتدمير المنشآت الاقتصادية والإنتاجية، ما ينذر بكوارث إنسانية أكبر حتى بعد توقف العدوان. ولفت إلى أن المنظمات الأممية المعنية بالدفاع عن شؤون العمال مطالبة بتحرك جدي لمحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق العمال الفلسطينيين من ناحية الاختصاص والمسؤوليات، وإجبارها على دفع التعويضات اللازمة لهم. وأجبرت الحرب أكثر من 1,6 مليون شخص على النزوح، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة بشدة حيث فقد 195 ألف عامل وظائفهم، مما رفع نسبة البطالة إلى 79,1% في قطاع غزة و50,8% في الضفة.

وطردت حكومة الاحتلال الإسرائيلي العمال الفلسطينيين الموجودين لديها، وأغلقت الطرقات بين المدن والمحافظات الفلسطينية. وأشار عوض إلى التهديد بفقدان آلاف العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية مصادر دخلها بسبب استبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب داخل إسرائيل التي أعادت مئات العمال الغزيين المحتجزين إلى القطاع، إضافة إلى ترحيل الآلاف قسراً.

(توماس كينزل/ فرانس برس)

تمييز عمالي في ألمانيا

يشعر العديد من العمال الأجانب في ألمانيا بالتعرض للتمييز ومواجهة عوائق كبيرة أمام الهجرة، بحسب دراسة أجراها معهد أبحاث السوق «آي إيه بي» في مدينة نورنبرغ الألمانية. وبحسب الدراسة التي نشرت الجمعة، تحدث حوالي 56% من العمال الأجانب المهرة عن تعرضهم للتمييز في مجال واحد على الأقل من مجالات الحياة، خاصة عند البحث عن سكن، وبصورة أقل شيوعاً عند التعامل مع مؤسسات مثل المدارس أو مرافق الرعاية الصحية أو الشرطة. وذكر نحو خُمس الذين شملهم الاستطلاع أنهم شعروا بالظلم عند التعامل مع هيئات أو سلطات. وخلص باحثو المعهد إلى أن هناك تحديات كبيرة أمام الاندماج الاجتماعي. وعلى الرغم من التغييرات القانونية التي جرى تطبيقها في ضوء قانون هجرة العمال المهرة، لا تزال هناك عقبات بيروقراطية عندما يتعلق الأمر بإصدار التأشيرات والاعتراف بالمؤهلات المهنية والتعامل مع قضايا الأسرة.

أخبار

روسيا ترفع الفائدة لأعلى مستوى تاريخياً

فاجأ المصرف المركزي الروسي الأسواق، الجمعة، برفعه سعر الفائدة الأساسية نقطتي أساس دفعة واحدة من 19 إلى 21%، فيما يعد أعلى مستوى لها تاريخياً محطماً الـ20% التي تم تطبيقها في الأيام الأولى بعد بدء الحرب

المفتوحة في أوكرانيا في نهاية فبراير/شباط 2022 على خلفية تجميد الاحتياطات الدولية الروسية المودعة في الخارج. وقال المصرف في بيانه إنه «لا يستبعد احتمال رفع الفائدة الأساسية مجدداً في أقرب اجتماع، حيث إن التضخم السنوي قد ينخفض إلى ما بين 4,5 و5% في عام 2025 وإلى 4% في عام 2026».

تسلا تزيد ثروة إيلون ماسك 33,5 مليار دولار

في ثالث أكبر مكسب يومي يحققه الملياردير الأميركي الداعم لمرشح الرئاسة دونالد ترامب، رفع سهم شركة السيارات الكهربائية تسلا صافي ثروة إيلون ماسك 33,5 مليار دولار إلى 270,3 ملياراً في ختام تعاملات الخميس، وفقاً لما أوردت شبكة بلومبيرغ، حيث ارتفع السهم بنسبة وصلت إلى 22%. جاءت مراكمة هذا المبلغ الضخم إلى ثروة ماسك على أثر تسجيل أسهم تسلا أكبر مكسب لها منذ أكثر من عقد من الزمان.

صندوق النقد الدولي يدعو إلى دعم لبنان

قال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، الوزير اللبناني الأسبق جهاد أزعور إنه بمعزل عن العبء البشري للنزاع الجاري في لبنان، فإن البلد «يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي» لتخفيف وطأة الصدمة الاقتصادية التي يعيشها، من خلال منحه «هبات» والدفع باتجاه تسوية الوضع. وشدد أزعور في مقابلة أجرتها معه وكالة فرانس برس على أن «الأولوية تتمثل في حماية الأرواح وإنقاذ سُبل عيش الناس، إنما كذلك في تقديم مساعدات إنسانية كافية للذين فقدوا كل شيء».

مناقشة استئناف الشحن في البحر الأسود

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن نظيره التركي رجب طيب أردوغان اقترح استئناف الاتصالات في ما يتعلق بالشحن في البحر الأسود، لكن لم يتسن له بعد دراسة الوثائق. وقال بوتين للتلفزيون الرسمي الروسي إن أردوغان «طرح مجدداً هذه المقترحات لمواصلة الاتصالات المتعلقة بالشحن في البحر الأسود وببعض القضايا الأخرى». والتقى بوتين مع أردوغان والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في قمة مجموعة بريكس بمدينة قازان الروسية.

لبنان على اللائحة الرمادية في تبييض الأموال

بيروت ـ **العربي الجديد**

أدرجت مجموعة العمل المالي العالمية فاتف لبنان على اللائحة الرمادية التي تشمل الدول غير المتعاونة كفاية على مستوى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. يعني هذا الإدراج تحديداً الدول الخاضعة لتدقيق خاص من جانب «فاتف» لمراقبة الجرائم المالية. وقالت مصادر رويترز إن الحرب دفعت مجموعة العمل المالي إلى منح لبنان مهلة حتى عام 2026 بدلاً من 2025 لمعالجة القضايا التي أدت إلى إدراجه على القائمة الرمادية، بما في ذلك المخاوف بشأن تمويل الإرهاب والافتقار إلى الاستقلال القضائي. من المرجح أن يؤدي إدراج لبنان على القائمة الرمادية إلى ردع الاستثمار في لبنان، وقد يؤثر على العلاقة بين بعض البنوك اللبنانية والنظام المالي العالمي. يأتي الكشف عن هذا النبأ غداة إعلان الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وسام فتوح، أن «لبنان سوف يُدرج على اللائحة الرمادية لا محالة، والقرار سوف يصدر خلال الأسبوع المقبل أو بعده»، وذلك بعد المؤتمر الذي عقده الاتحاد في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في نيويورك، بمشاركة وزارة الخزانة الأميركية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف). واعتبر فتوح أن ذلك قد يكون فرصة جيدة للضغط وبدء العمل الفعلي والجدي للحكومة اللبنانية للقيام بالإصلاحات المصرفية والاقتصادية المطلوبة، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها حالياً جرّاء العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان، لكنه أوضح أنه «بجهود كبيرة قام بها مصرف لبنان المركزي، فإن معظم المصارف الأميركية المراسلة ستُبقي على التعامل مع المصارف اللبنانية»، مع إشارته إلى أن «هناك تحدياً حقيقياً باستمرار وإبقاء التعامل مع المصارف الأوروبية». كان حاكم مصرف لبنان المركزي بالإنابة، وسيم منصوري، قد كثّف في الأشهر الماضية محاولاته لتحييد لبنان عن اللائحة الرمادية بعدما كان نجح مرتين سابقاً، إلا أن تصعيد العدوان الإسرائيلي على لبنان زاد من حجم الضغوط الدولية. في 12 سبتمبر/ أيلول المنصرم، أكد منصوري خلال استقباله وفداً من «جمعية منشئي وتجار الأبنية في لبنان»، وفي ظل ترقب لبناني لقرار «فاتف»، أن موضوع اللائحة الرمادية وإدراج الدول ضمن هذه اللائحة نتيجة معايير معينة «هو إجراء روتيني دوري من قبل فاتف، وقد مرت بهذه التجربة دول عدة».

اقتصاد الحرب

توسيع العدوان على لبنان

الاقتصاد الإسرائيلي أمام أكلاف طويلة الأمد

تزداد الكلفة على الاقتصاد الإسرائيلي بعد توسيع الحرب على لبنان منذ سبتمبر الماضي، فيما تشير المؤشرات إلى استمرار التداعيات لفترة طويلة

حيفا ـ **اصطانس شحادة**

عشية الحرب على غزة مرّ الاقتصاد الإسرائيلي في فترة عدم استقرار نتيجة التصدّعات والاحتجاج السياسي ضد الخطة الحكومية لتقييد القضاء. لكن بالمجمل كانت المؤشرات الاقتصادية جيدة إلى حدّ ما، بحيث بلغت توقعات النمو الاقتصادي للأعوام 2023-2024 نحو 3%، وأداء سوق العمل كان بحال جيدة مع معدلات بطالة منخفضة تقترب من 3,5%، وتوقعات بتضخم مالي معتدل بنحو 3,8%.

في الوقت نفسه، كان هناك انخفاض في قيمة الشيكل مقابل الدولار في العام 2023، وارتفع سعر الفائدة البنكية الأساسية إلى مستوى قياسي بلغ 4,75% وبدات المخاوف تتزايد بشأن خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل، كما حدثت زيادة في العجز المالي للحكومة بلغت 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي أرقام، ولو كانت أسوأ بقليل من عام 2022، إلا أنها معتدلة بالمجمل ولا تشير إلى أزمة اقتصادية جدية.

منذ بداية حرب الإبادة على غزة كان واضحاً أن الكلفة الاقتصادية والمالية لهذه الحرب ستكون مختلفة عن سابقاتها. إذ تختلف هذه الحرب من عدة جوانب، أبرزها: بدات الحرب بهجوم على بلدات إسرائيلية في ما يُسمى غلاف غزة وألحقت أضراراً كبيرة بالممتلكات والبنى التحتية؛ نزوح أعداد كبيرة من السكان من تلك البلدات واضطرار الحكومة لتمويل مساكن بديلة، توقف الحركة الاقتصادية في بلدات الجنوب بشكل كامل تقريباً لعدة أشهر منذ بداية الحرب، تراجع حركة الاقتصاد في المركز الاقتصادي في إسرائيل لعدة أسابيع، توقف الاقتصاد في بلدات الشمال نتيجة فتح حزب الله جبهة الإسناد، كما كانت هذه أول مرة يقوم بها الجيش الإسرائيلي بتجنيد واسع لقوات الاحتياط قارب نحو 200 ألف جندي مع كلفتهم المالية؛ كما استعمل الجيش الإسرائيلي كميات هائلة من الأسلحة منذ بداية حرب الإبادة على غزة، وهو ما يعني تكاليف كبيرة على ميزانية وزارة الأمن.

كما أن العدد الكبير من الجرحى والقتلى من قوات الجيش، وخاصة تزايد عدد الإعاقات الجسدية والنفسية التي تعني خروج هؤلاء من سوق العمل بشكل كلي أو جزئي، يعني دفع مخصصات شهرية لفترات طويلة لهؤلاء من قبل وزارة الأمن.

> كلفة يوم قتال واحد في لبنان 106 ملايين دولار تقريبا

كل هذا أدى إلى ارتفاع العجز المالي في ميزانية الحكومة إلى قرابة 7% من الناتج المحلي، وزيادة الدين الخارجي بشكل كبير بحيث بات يناهز الـ64% من الناتج.

تكاليف الحرب والأثمان الاقتصادية بدات بالارتفاع، بشكل كبير، منذ أن وسّعت إسرائيل في منتصف سبتمبر/ أيلول الحرب على حزب الله، بسبب استدعاء عشرات الآلاف من جنود الاحتياط وفي أعقاب استخدام واسع لكميات كبيرة من الذخيرة باهظة الثمن، وإطلاق مكثف لصواريخ اعتراضية في أعقاب اتساع القصف الصاروخي وإطلاق الطائرات المسيرة من لبنان وإيران واليمن والعراق، وبسبب تعطيل كبير للدورة الاقتصادية في الشمال، ناهيك عن الأضرار المتوقعة بالممتلكات. وقد نقل موقع «واي نت» الإخباري، بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر الحالي، عن مصدر عسكري أن كلفة يوم قتال واحد في لبنان منذ توسيع الحرب بلغت 400 مليون شيكل تقريباً (نحو 106 ملايين دولار أميركي)، وأن كلفة الحرب منذ بدء الاجتياح البري لجنوب لبنان تجاوزت النصف مليار شيكل، ويتوقع أن ترتفع هذه الكلفة أكثر. ووضّح الموقع أن الحكومة قد أنفقت بعد مرور خمسين يوماً من بداية الحرب على لبنان، على جبهتي غزة ولبنان، حوالي 25 مليار شيكل. (الدولار 3,78 شواكل)، يوضح الصحافي ناتي طوكر، في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، في مقال نشر بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول الماضي، أن التوقعات للكلفة المالية للحرب لوزارتي المالية وبنك إسرائيل لم تكن دقيقة لغاية الآن، نتيجة لعدم اليقين الجيوسياسي والتحولات في الحرب واتساعها. فقد بُنيت التوقعات والتحاليل على فرضية أن الحرب ستنتهي قبل نهاية العام 2024. لكن في الوضع الراهن هناك مخاوف من استمرار الحرب لفترة طويلة، وهو ما يعني إلحاق ضرر اقتصادي أكبر من التوقعات السابقة. في هذا السياق، نشر معهد أهارون للسياسات الاقتصادية في جامعة «راخمان» في هرتسليا، تقريراً جديداً في نهاية سبتمبر الماضي، يعدل فيه التقديرات السابقة للأثمان الاقتصادية للحرب منذ السابع من أكتوبر.

يوضح التقرير أن النتائج الاقتصادية للحرب قد تكون صعبة جداً على الاقتصاد الإسرائيلي، واستناداً إلى المعطيات المحدثة حول النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام الحالي، خفض المعهد توقعات النمو لعام 2024. فقد قدر المعهد لغاية الآن أن النمو في العام الحالي قد يصل إلى 1,5%، في حين يخفض الآن توقعات النمو إلى 0,2% فقط، أي نمو سلبي للفرد الواحد. كما خفض كبير الاقتصاديين في وزارة المالية أخيراً توقعات النمو لعام 2024 إلى 1,1% فقط. لكن حتى هذا التوقع غير نهائي ويتعلق بتطورات الحرب وإمكانيات توسعها. السيناريو الأول يتضمن حرباً فقط ضد حزب الله، وبكثافة عالية، لمدة شهر تقريباً بالتوازي مع استمرار الحرب على غزة ونشاط عسكري في الضفة الغربية. أما السيناريو الثاني، وهو الأخطر، وفقاً للمعهد، فيتمثل في تدهور إقليمي وحرب ليس فقط ضد حزب الله، بل أيضاً ضد إيران. وهو سيناريو من شأنه أن يؤدي إلى حالة الطوارئ في عموم إسرائيل وشل بعض النشاط الاقتصادي.

اشتعال النيران في مستوطنة كريات شمونة في الجليل الأعلى، 25 يونيو 2024 (Getty)

مصارف

الخليج أمام تحدي خفض الفائدة الأميركية

مسقط ـ **كريم رمضان**

بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، قامت البنوك المركزية في دول الخليج بتقليص أسعار الفائدة على نحو متزامن، ما قدم استجابة سريعة خاصة من جانب الإمارات والسعودية، الأمر الذي يجعل دول مجلس التعاون على مفترق طرق بين احتمالات زيادة التضخم وبين أهدافها لزيادة نسبة النمو.

وخفض مصرف الإمارات المركزي سعر الأساس لتسهيلات الإيداع من 5,40% إلى 4,90%، بينما خفض البنك المركزي السعودي معدل اتفاقية إعادة الشراء إلى 5,50%، بحسب بيانين رسميين، ما عكس ارتباط عملات دول الخليج بالدولار. وقدم ذلك مؤشراً على أن قرار تخفيض سعر الفائدة سيعزز السيولة في الأسواق الخليجية ويشجع على زيادة الاقتراض والاستثمار، مما يعزز النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، بحسب تقديرات خبراء وكالة «فيتش» في سبتمبر/أيلول الماضي. ومع ذلك، هناك بعض المخاطر المحتملة المرتبطة بهذا الخفض، إذ تعتمد اقتصادات الخليج كثيراً على عائدات النفط، وإذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، فقد تواجه هذه الاقتصادات تحديات جديدة رغم انخفاض تكاليف الاقتراض، وفقاً لما أورده تقرير نشره «أرابيان غلف بيزنس إنسايت». وفي هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي والمستشار المالي، علي أحمد درويش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة يؤثر مباشرة على المسار النقدي في دول الخليج، إذ ترتبط عملات دول الخليج بشكل وثيق بسعر صرف الدولار، ويعود ذلك إلى اعتماد جزء كبير من اقتصادها على تصدير النفط، ونتيجة لهذا الارتباط تتأثر أسعار النفط وميزانيات الدول الخليجية وحتى أسعار الفائدة فيها مباشرة بالولايات المتحدة، كما يشير درويش.

> ترتبط عملات دول الخليج ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف الدولار

ويتوقع أن يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة طفيفة في نسبة التضخم، التي تتراوح حالياً بين 1,5% و2% في مختلف دول الخليج، مع وجود اختلافات طفيفة بين تلك الدول. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي، مصطفى يوسف، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة يؤدي إلى تخفيض مماثل في البنوك المركزية الخليجية تلقائياً، وذلك لارتباط العملات الخليجية بالدولار ارتباطاً وثيقاً، باستثناء الدينار الكويتي، لافتاً إلى أن هذا الارتباط يظهر حتى في سلة العملات التي تعتمدها بعض الدول الخليجية. فتخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض، مما يحفز الاقتصاد ويشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على العمل.

ليبيا

أزمة تضخم وانخفاض القوة الشرائية

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

ارتفعت أسعار المواد الغذائية في ليبيا بشكل ملحوظ، بحسب أحدث تقرير من برنامج الأغذية العالمي، حيث زادت كلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء الأساسية بنسبة 3,3% بين شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، لتصل إلى 984,4 ديناراً ليبياً (سعر الدولار 4,83 دنانير)، مع ملاحظة تباين في ارتفاع الأسعار بين المناطق، بينما لا يزال الحد الأدنى للأجور 900 دينار ليبي، أو ما يعادل 186 دولاراً. منذ بداية العام، شهدت الأسعار ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 21,7%، ما زاد من الضغوط الاقتصادية على المواطنين وسط أزمة مالية متفاقمة. ويظهر التقرير أن المنطقة الجنوبية كانت الأكثر تضرراً بزيادة 4,4% ليصل الحد الأدنى لسلة الغذاء إلى 1018 ديناراً، بينما ارتفعت الأسعار بنسبة 3,5% في الغرب و1,7% في الشرق، ما يكشف عن اختلاف حدة التضخم بين المناطق.

ويُعزى استمرار الارتفاع في الأسعار إلى عوامل متعددة، منها الأزمة المتعلقة بإدارة مصرف ليبيا المركزي، التي أدت إلى إغلاق حقول ومنشآت النفط، الأمر الذي انعكس على واردات السلع. إلى جانب ذلك، فاقمت الأمطار الغزيرة التي أغلقت بعض الطرق المؤدية إلى الجنوب من أزمات النقل.

سوق في طرابلس، 5 أكتوبر 2022 (Getty)

وقال عبد الهادي المشاط (60 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «أسعار السلع الأساسية مثل معجون الطماطم والأرز والشاي قفزت بأكثر من 50% منذ بداية العام، ما جعلنا نعيش في حالة من القلق المستمر.» وأوضح أن الاستجابات الحكومية لم تحدث تغييرات كبيرة على أرض الواقع. عبد السلام الحسناوي، تاجر من الجنوب، أشار إلى صعوبة نقل السلع بسبب الطرق المغلقة في بعض الأحيان، وخاصة بعد السيول الأخيرة، وإن كانت مؤقتة، قائلاً: «المواطن هنا يعاني أكثر من أي مكان آخر. الأسعار تتصاعد، والسلع تصل بصعوبة وتأخير.» بدوره، يرى الخبير الاقتصادي أبو بكر الهادي أن الحلول القريبة لتراجع الأسعار تبدو بعيدة المنال، موضحاً أن فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي ساهم في زيادة الأسعار بنسبة 30%، ما يجعل حياة الطبقات الفقيرة أصعب.

ودعا الدكتور عبد الفتاح أبو قصة، أستاذ الاقتصاد، إلى تعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية. وقال لـ«العربي الجديد» إن ضخ الدولار في السوق قد يؤدي إلى استقرار مؤقت للأسعار، لكنه ليس حلاً مستداماً، مشدداً على ضرورة التركيز على تعزيز الإنتاج المحلي للحد من الأزمات الاقتصادية.

وتظهر بيانات مصرف ليبيا المركزي زيادة في معدلات التضخم بنسبة 2,7% خلال سبتمبر مقارنة بـ2,5% في أغسطس.

تقرير

سحق الريال اليمني

الحرب والانقسام النقدي يعمقان الأزمة الحياتية

يواجه اليمنيون أزمة متصاعدة في ما يتعلق بانهيار الريال، ما يعني ارتفاع نفقاتهم وهبوط قدرتهم الشرائية في موازاة زيادة التضخم الناتج عن انعكاس الأزمة النقدية على توافر العملة الصعبة المخصصة لاستيراد الحاجيات الأساسية في الأسواق

نعز ـ **فخر العزب**

أدّت الحرب التي يشهدها اليمن منذ مارس/ آذار 2015 إلى انهيار الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية بنسبة 949%، حيث كان سعر الصرف في 2013 يساوي 214 ريالاً مقابل الدولار، ليصل اليوم إلى 2032 ريالاً. يأتي ذلك بالتزامن مع استقرار نسبي لسعر الصرف في مناطق سيطرة الحوثيين، حيث يبلغ سعر الصرف 535 ريالاً مقابل الدولار الواحد. ويؤدي هبوط الريال إلى أزمة معيشية واسعة النطاق تطاول غالبية الأسر، نتيجة هبوط القدرة الشرائية في مقابل الأجور الزهيدة وارتفاع التضخم. ويعود التفاوت في سعر الصرف إلى الانقسام المالي والمصرفي الذي جاء انعكاساً للانقسام السياسي في البلد الذي تتقاسمه حكومتان: إحداهما في عدن، وهي الحكومة المعترف بها دولياً، وأخرى تابعة للحوثيين في صنعاء. وقد بدأ الانقسام المالي والمصرفي عقب اتخاذ الرئيس السابق عبدربه منصور هادي قراراً بنقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى عدن في 18 سبتمبر/ أيلول 2016 بهدف الانفصال المالي، وسحب البساط من تحت أقدام البنك المركزي اليمني في صنعاء والخاضع لسيطرة الحوثيين.

في العام نفسه، طبعت الحكومة المعترف بها دولياً مئات المليارات من الريالات لتمويل نفقات الدولة على القطاعين المدني والعسكري دون توافر موارد مالية من النقد الأجنبي لحماية العملة الوطنية من التدهور والانهيار، وهو ما يعني غياب الرؤية السليمة لإدارة السياسات المالية والنقدية. جاء ذلك في ظل عدم امتلاك البنك المركزي في عدن الأرصدة من العملات الأجنبية لتوفيرها للبنوك وللتجار المستوردين الذين يعتمدون على العملة الصعبة، الحاجة إلى العملة الصعبة في 30 مارس 2024، أصدر البنك المركزي في صنعاء التابع للحوثيين عملة معدنية فئة 100 ريال بديلة عن العملة الورقية التالفة لمعالجة نقص السيولة التي يعانيها، ليحذر بنك عدن من التعامل بها لكونها عملة غير قانونية، ويصدر حزمة من القرارات الاقتصادية بعد ذلك بشهر واحد، وتحديداً في 30 مايو/ أيار 2024، حيث تضمنت القرارات وقف التعامل مع ستة بنوك في صنعاء كان قد أمهلها شهرين لنقل مراكزها الرئيسية إلى عدن. تضمنت حزمة القرارات الاقتصادية أيضاً التوجيه بوقف الكود العالمي (السويفت) عن هذه البنوك، وإلغاء تراخيص العشرات من محلات الصرافة، وإلغاء عدد من الخدمات البنكية الإلكترونية، وإلزام الجميع بتحويل الأموال عبر الشبكة المالية الموحدة. مثلت هذه القرارات ضربة اقتصادية للحوثيين الذين هددوا باستئناف الحرب وضرب المنشآت والمصالح الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ما جعل الأمم المتحدة، عبر المبعوث الأممي هانس غروندبرغ، تمارس ضغوطاً على قيادة الشرعية للتراجع عن هذه القرارات، وهو ما تم فعلاً في يوليو/ تموز من العام الجاري، حين أعلن المبعوث الأممي إلغاء القرارات والإجراءات ضد البنوك من الجانبين، والتوقف عن أي قرارات أو إجراءات مماثلة مستقبلاً، ضمن ما سُمي باتفاق خفض التصعيد الاقتصادي بين الحوثيين والحكومة اليمنية. ومن شأن هذا الانهيار في سعر الصرف أن يفاقم حجم الكارثة الاقتصادية في البلد الذي يعيش 80% من سكانه تحت خط الفقر، في ظل تراجع النشاط الاقتصادي في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

> هبط الريال في مناطق الحكومة الشرعية بنسبة تتجاوز 949%

> ارصدة العملات الأجنبية تتراجع وسط معاناة من نقص السيولة

فراغ في السلطة النقدية

وقال أستاذ علم الاقتصاد بجامعة عدن الدكتور يوسف أحمد، لـ«العربي الجديد»، إنه يتعين على الرئاسة اليمنية الإسراع بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي، لأن ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي لم يعودوا نظرياً ضمن قوام مجلس إدارة البنك المركزي، والمحافظ المعيقي قدّم استقالته ولا يزال مُصراً عليها، وهناك عضوان خارج القوام من أعضاء مجلس الإدارة، الأول خالد زكريا توفي، والآخر الدكتور جلال فقيرة، الذي عُيّن سفيراً لليمن لدى الأردن، وهذه المرة حتى يكون هناك دعم حقيقي لمحافظ البنك المركزي الجديد ومجلس الإدارة يؤدي إلى تدعيم احتياطي البنك المركزي، يتعين التوافق مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية على شخصية المحافظ الجديد، لأنها هي الجهة الوحيدة التي تستطيع دعم استقرار العملة».

وأشار الدكتور أحمد إلى أن حدوث توافق على تعيين محافظ البنك المركزي بموجب اتفاق الرياض من وجهة نظرنا لن يؤدي إلى إحداث نقلة في استقرار سعر الصرف الجديدة، وهذا طبيعي، فالبلدان المانحة عادةً ما يؤخذ رأيها في أي ترتيبات جديدة في قيادة البنك المركزي والحكومة، والمملكة تقوم بهذا الدور». وأكد الدكتور أحمد أن الانهيار الحالي في سعر الصرف ناتج عن الفراغ الذي حدث في مجلس إدارة البنك المركزي، وليس ناتجاً عن عوامل اقتصادية.

أسباب الانهيار

وفي هذا السياق، أدت التوقعات المتشائمة لدى الفاعلين في سعر الصرف بشأن قيادة البنك المركزي والفراغ الذي أحدثه غياب المحافظ المعيقي، بالتوازي مع ارتفاع منسوب الإشاعة، إلى استمرار تراجع قيمة العملة الوطنية في مبادلاتها مع الدولار.

مدير فرع البنك اليمني للإنشاء والتعمير بذمار عبده أحمد المخلافي قال لـ«العربي الجديد»، إن انهيار العملة في اليمن ناتج عن مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة، وفي مقدمتها الصراع السياسي والعسكري، حيث أدت الحرب إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل الإنتاج والاقتصاد، وهذا الصراع يؤثر على الثقة في الاقتصاد اليمني، ويزيد عدم الاستقرار، وكذلك انقسام البنك المركزي ووجود إدارتين للبنك المركزي (في صنعاء وعدن)، وهو ما يزيد التضارب ويؤدي إلى سياسات مالية غير متسقة. وأضاف المخلافي أن من أسباب تدهور العملة التضخم المالي من خلال طباعة كميات كبيرة من العملة دون تغطية حقيقية من الاحتياطي النقدي أو الذهب، ما أدى إلى تضخم مالي يقلل قيمة العملة، وكذلك انخفاض الاحتياطي الأجنبي، حيث إن اليمن يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، ولكن مع انخفاض الإيرادات (بسبب تعطل إنتاج النفط والغاز، وتراجع المساعدات الخارجية)، تراجع الاحتياطي الأجنبي، وهو ما يؤثر سلباً على سعر الصرف.

ولفت المخلافي إلى تنامي الفساد وسوء الإدارة، وضعف الإدارة المالية، وغياب الشفافية، وهو ما زاد سوء الوضع الاقتصادي وأدى إلى هروب رؤوس الأموال وقلة الاستثمار وتراجع النشاط التجاري والزراعي. وأكد المخلافي أنه من أجل إيقاف تدهور العملة لا بد من إيقاف الحرب، والبدء بإصلاحات اقتصادية من خلال تحسين إدارة البنك المركزي وتوحيد سياسته بين الأطراف المتنازعة، والعمل على تعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي، وضبط إصدار العملة، وتشجيع الاستثمار والإنتاج المحلي، كما يجب إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة لتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات، واستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية من خلال إعادة تشغيل قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى ضرورة وجود دعم دولي ومساعدات اقتصادية.

قرارات فاقمت الهبوط

يلجأ التجار إلى الصرافين لتوفير العملة الصعبة، كما يسعى البنك المركزي في عدن لتوفير العملات الأجنبية لتمويل نفقات الحكومة، وفي مقدمتها رواتب المسؤولين في الخارج، مما ساهم في ارتفاع سعر الصرف وتدهور القيمة الشرائية للريال اليمني. وفاقم من حجم الانقسام المالي والمصرفي إصدار الحوثيين في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2019 قراراً بمنع تداول الطبعة الجديدة من العملة التي أصدرها البنك المركزي في عدن، وحصر التعامل في مناطق سيطرتهم على العملة القديمة، مما تسبب في وجود فارق صرف بين العملتين. وتضاعف احتياج البنك المركزي في عدن للعملة الصعبة مع توقف تصدير النفط والغاز، بعد قيام الحوثيين في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بالهجوم بطائرات مسيرة مفخخة على ميناء الضبة في محافظة حضرموت، مما أفقد الحكومة الشرعية العائدات المالية من تصدير النفط والغاز التي كانت تدعم خزينتها المالية. وفي تتبع زمني لأسعار الصرف، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة تعز، فقد بلغ سعر الصرف 250 ريالاً مقابل الدولار في 2015، وصولاً إلى 1129 ريالاً في 2022، و1372 ريالاً في 2023، ليصل اليوم إلى 2032 ريالاً.

في البنك المركزي في صنعاء، 16 أغسطس 2021 (Getty)

90%

نسبة اعتماد الاستهلاك المحلي في اليمن على ما يتم استيراده من الخارج، ويتضمن ذلك العديد من السلع الأساسية للأسر، منها المواد الغذائية والتموينية، والأدوية، ومستلزمات أخرى